



وَقَعَتْ رُوسِيَا وَتُرْكِيَا وَإِيْرَان، فِي شَهْرِ يُونِيُّو/حَزِيرَانِ الْمَاضِي، اِتَّفَاقاً لِإِنْشَاءِ "مَنَاطِقَ خَفْضَ التَّصْعِيدِ" فِي سُورِيَا، تَعْتَبِرُ رُوسِيَا الْوَسِيطُ وَالْعَرَابُ فِي هَذِهِ الصَّفَقَةِ، فَقَدْ أَكَدَ الْإِتَّفَاقُ أَنَّ الْمَنَاطِقَ الْأَرْبَعَ الْمُعْلَنَةَ فِي سُورِيَا لَيْسَ "مَنَاطِقَ آمِنَةَ"، وَلَكِنَّ "مَنَاطِقَ خَفْضَ التَّصْعِيدِ" فِي خَطْوَةٍ أُخْرَى لِلْتَّمِيزِ عَنْ مَفْهُومِ الْمَنَاطِقَ الْآمِنَةِ الَّتِي كَانَتْ الْمَعَارِضَةُ السُّورِيَّةُ تَطَالِبُ بَهَا فَتَرَةً مِنَ الْوَقْتِ.

لَا يُوجَدُ تَعْرِيفٌ قَانُونِيٌّ لِمَثَلِ هَذِهِ "مَنَاطِقَ تَخْفِيفِ التَّصْعِيدِ" فِي الْقَانُونِ الدُّولِيِّ، لَأَنَّ هَذِهِ الْمَصْطَلِحَاتِ تُسْتَخَدَمُ عَلَى نَطَاقٍ وَاسِعٍ مِنَ الْمَنْظُورِ الْعَسْكَرِيِّ، بَدْلًا مِنَ الْخَلْفِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ السَّبِبُ فِي أَنْ شُرُوطَهَا دَائِمًا غَامِضَةُ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُمَلَأَ بِتَعْارِيفٍ وَتَفْسِيرَاتٍ عَدِيدَةٍ؛ وَهَذَا بِالْطَّبْعِ مُفْضِلٌ بِالنَّسْبَةِ لِرُوسِيَا، لِأَنَّهَا تُحْتَ اِتَّهَامَاتِ يَوْمِيَّةٍ مِنَ الْمُنظَّمَاتِ الْحَقُوقِيَّةِ السُّورِيَّةِ وَالْدُّولِيَّةِ، بِارْتِكَابِهَا جَرَائِمَ حَرْبٍ وَجَرَائِمَ ضَدِّ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي سُورِيَا، ضَدِّ الْمَدْنِيِّينِ، خَصْوصًا فِي حَلَبِ.

وَيُعَكِّسُ الْإِتَّفَاقُ الدُّولِيُّ الَّذِي قَامَتْ بِهِ مَحَادِثَاتُ أَسْتَانَةِ خَلَالِ الْفَتَرَةِ الْمَاضِيَّةِ، وَالَّتِي اِنْتَهَى اِجْتِمَاعُهَا أَخِيرًا بِدُونِ تَحْقِيقِ أَيِّ نَتْرَاجٍ تَذَكَّرُ، وَالَّتِي حَاوَلَتْ رُوسِيَا جَاهِدًا تَظْهِيرَ هَذِهِ الْمَفَاوِضَاتِ عَلَى حَسَابِ مَفَاوِضَاتِ جَنِيفِ، لِتَكُونَ "الْمَكَانُ" لِمَنَاقِشَةِ عَمَلِيَّةِ السَّلَامِ فِي سُورِيَا، فِي مَحاوِلَةٍ لِنَزْعِ الشَّرْعِيَّةِ عَنِّي أيِّ جَهُودٍ لِلأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ فِي جَنِيفِ، وَالْأَهْمَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّقَاطُ وَتَحْدِيدُ مَجْمُوعَةِ الْمَعَارِضَةِ السُّورِيَّةِ الَّتِي تَرْغُبُ فِي التَّعَالَمِ مَعَهَا.

ادَّعَتْ رُوسِيَا، خَصْوصًا بَعْدِ مَعرَكَةِ حَلَبِ، أَنَّهَا تَرَكَّزَ عَلَى فَرْضِ وَقْفِ إِطْلَاقِ النَّارِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ سُورِيَا، وَأَهْدَثَتْ مَسَارَ

أستانة لخدمة هذا الغرض، جنباً إلى جنب مع تركيا وإيران. والهدف الأساسي من مفاوضات أستانة هو فرض وقف إطلاق النار، وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين تركيا وروسيا مع نهاية عام 2016؛ لكن ما هو مثير للاهتمام في مثل وقف إطلاق النار هذا أن قوات نظام الأسد لم تحترمه أبداً، فالغارسات الجوية لم تتوقف يوماً في الغوطة الشرقية، والآن في درعا وغيرها من المناطق الأخرى التي تسيطر عليها المعارضة، كما أنه جرت عمليات تهجير قسري للسكان، لم يتم من قبل بهذا الحجم، كما جرى في حي الوعر في حمص، والمدن الأربع الأخرى، مضايا والزبداني والفوعة وكفريا، حيث أجبر السكان على ترك منازلهم بسبب سياسات حكومة الأسد، كما تم استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون في إدلب. والسؤال: إذا كانت كل هذه السياسات والترسانة العسكرية استخدمت في "وقت وقف إطلاق النار"، فما الذي يمكن توقعه عند عدم احترام وقف إطلاق النار، ويمكننا أن نسأل أنفسنا عن مدى احترام الأطراف هذه الصفة؟

رفضت روسيا الإعلان عن انهيار وقف إطلاق النار هذا، وأصرّت على استمرار محادثات أستانة، على الرغم من لا جدواها، وانتقلت إلى الحديث عما تسمى "مناطق التصعيد" في جولة محادثات أستانة في مايو/أيار 2017، كانت الولايات المتحدة حاسمةً في رفض الاتفاق الجديد بسبب إضافة إيران "ضامناً"، فقد ذكر بيان وزارة الخارجية الأميركية: "إن الأنشطة الإيرانية في سوريا لم تسهم إلا في العنف، وعدم توقيتها، وعدم إيران الثابت نظام الأسد أدى إلى استمرار الboss في سوريا". ولم تعلق وزارة الخارجية الأمريكية على الإطلاق على مفهوم "مناطق التصعيد" في سوريا، حيث انتقد البيان دور إيران، لكنه رحب بأي شيء يمكن أن يساعد في تهدئة العنف في سوريا اليوم.

يمكن القول إذاً إن الدور الروسي تغير من فرض عملية سياسية إلى شبه إجراءات عسكرية تقوم على تخفيف العنف، مع قناعتها بفشل القيام بأية عملية سياسية في سوريا اليوم، فقد كانت روسيا راعيةً، خلال محادثات أستانة في العاصمة الكازاخية، عملية سياسية تقوم على البدء بكتابة الدستور، فقد وزعت على المعارضة السورية المسلحة التي شاركت في المحادثات مسودة مقتربة لدستور جديد لسوريا وضعته "لتسريع المفاوضات السياسية لإنهاء الصراع"، وفقاً لمبعوث الكرملين.

والسؤال الذي طُرِح حينها: لماذا قررت روسيا أن تبدأ من نقطة باللغة الحساسية بالنسبة لأية أمة، فأي دستور لأية دولة إنما يعكس قيمها الأساسية، وبما أن روسيا تكرر، في كل مرة منذ بدء الانتفاضة السورية في عام 2011، أن الأمر متروك للشعب السوري، وتصر في كل فرصة أن الحل يجب أن يكون سورياً من خلال تسوية سياسية وحصرية من السوريين. ثم كيف تأتي روسيا وتقدم على صياغة "دستور سوري"، وتسأل السوريين مناقشته والموافقة عليه.

أعد هذا الدستور "خبراء روس"، بعد يومين من المحادثات غير المباشرة بين المعارضة المسلحة السورية وممثلي النظام، من دون أي إشارة إلى وجود اختراقٍ للتوصيل إلى تسوية سياسية أوسع لإنهاء الحرب. ثم فجأة، قررت روسيا عدم التركيز على تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، حيث انتهكته حكومة الأسد كل يوم تقريباً، ولم تعد تركز على بنود الاتفاق بين روسيا وتركيا الذي قبلت المعارضة به، على أمل أن يحدث فرقاً على الأرض، من خلال التطبيق الكامل لوقف إطلاق النار، بدل التركيز على ذلك، فضلاً عن قضايا أخرى، تشكل أولوية للسوريين اليوم، مثل اللجوء والوضع الإنساني، فإن روسيا قفزت وعملت على صياغة دستور، ووضعته تحت تصرف الشعب السوري.

مثل الاقتراح الروسي لدستور "سوري" مفاجأة، لاسيما أن الطريقة التي تم الإعلان عنها خلال محادثات أستانة، وكأنه من أشكال الفرض الروسي على المحادثات، وكون روسيا هي الفاعل العسكري الأكبر في سوريا، فمنذ تدخلها العسكري في سبتمبر/أيلول 2015، أصبحت روسيا المحرك العسكري والسياسي الرئيسي، بحكم انسحاب الولايات المتحدة، خصوصاً

بعد مجيء الرئيس ترامب الذي طبق سياسة أميركية انعزالية، مع تركيز وحيد على محاربة "داعش" في سوريا. تعكس قراءة النص الروسي المقترن للدستور في سوريا، بكل تأكيد، وجهة النظر الروسية للحل السياسي في سوريا الذي تنادي به يومياً من دون الالتزام بمحدداته على الأرض.

تظهر المسودة المقترنة، والتي قال وزير الخارجية الروسي، لافروف، إن "خبراء روس" أعدوها، أنها مصاغة على صيغةٍ مماثلة تقريباً لدستور الاتحاد الروسي الذي أقر في 12 ديسمبر/كانون الأول 1993، فالديبياجة تكاد تكون نفسها تقريباً، والتبويب يحمل السمات نفسها، وتوزيع الصلاحياتبني بناء على صلاحيات المؤسسات الروسية الشبيهة. لكن، ما يجدر التوقف عنده هو كيف ينظر الروس إلى سورية الجديدة التي يقترحونها من خلال دستورهم، خصوصاً قضيتي التركيبة التعذرية الطائفية والإثنية التي يشير إليها الدستور مراراً، ومركزية السلطات بيد السلطة التنفيذية التي تكاد تكون مكررة من مواد الدستور الروسي.

فالدستور الروسي المقترن يقوم على فكرة تعدديّة الشعب السوري، لينتهي إلى مبدأ المحاسبة الطائفية والقومية في المناصب الوزارية، بما يذكر بأنظمة سياسية شبيهة في لبنان والعراق وإيرلندا الشمالية والبوسنة والهرسك، من دون أن تفلح أيٌ من الأنظمة السياسية المذكورة، القائمة على مبدأ المحاسبة الطائفية، في ضمان الاستقرار السياسي للنظام السياسي، أو تحقيق النمو الاقتصادي، فهي أنظمة قائمة على الشلال الطائفي، بدل أن تفتح الباب لتحويل النظام السياسي إلى نظامٍ ديمقراطي كامل.

تبدو روسيا اليوم أنها البلد الوحيد الذي يقوم بالمبادرات في سوريا، من محادثات أستانة إلى اقتراح دستور جديد، إلى اتفاق خفض التصعيد، ويعكس ذلك كله بشكل ما كيف تحاول روسيا الخروج من سوريا، بأقل الخسائر الممكنة، مع المحافظة على بقاء الأسد، بوصفه الورقة الوحيدة الذي يمكن لها أن تضمن مصالحها من خلاله.

العربي الجديد

المصادر: